Document: WGG 2016/6/INF.1
Date: 29 July 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

موجز لمداولات مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق في اجتماعها السادس

مذكرة إلى السادة المحافظين

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Cheryl Morden
سكرتيرة الصندوق المؤقتة
رقم الهاتف: 2088 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:c.morden@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق – الاجتماع السادس
روما، 24 يونيو/حزيران 2016

للعلم

موجز لمداولات مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق في اجتماعها السادس

1- عقد الاجتماع السادس لمجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق بتاريخ 24 يونيو/حزيران 2016 في مقر الصندوق. وشارك في الاجتماع أعضاء المجموعة من أنغولا، والأرجنتين، والدنمارك، وإندونيسيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. كما حضر الاجتماع أيضا ممثلون عن البرازيل، وبوركينا فاسو، وكندا، والصين وكوستاريكا، ومصر، وفرنسا، وغابون، وألمانيا، وكينيا، ومدغشقر، ومالي، والمغرب، وموزامبيق، وهولندا، والاتحاد الروسي، والسودان، وسويسرا بصفة مراقبين.

ألف – تبني جدول الأعمال

2- تم تبني جدول الأعمال دون إدخال أي تعديلات عليه.

باء – مسودة التقرير الخاص بمجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير

3- وفر رئيس المجموعة استعراضا شاملا للمناقشات التي جرت خلال الاجتماعين غير الرسميين، اللذين عقدا بتاريخ 26 مايو/أيار و22 يونيو/حزيران 2016. وعبرت المجموعة عن تقديرها لهذا الاستعراض.

4- وتركزت المناقشات حول الإصلاح المحتمل لدورة تجديد موارد الصندوق ولنظام القوائم فيه. ويمكن تلخيص القضايا والمداولات الرئيسية التي جاءت في هذا السياق فيما يرد أدناه.

5- قضايا تجديد الموارد:

(1) **تمديد فترة تجديد موارد الصندوق.** اقترح عرض تمديد فترة تجديد موارد الصندوق من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات على مجلس المحافظين كجزء من حزمة أوسع للإصلاح بحيث يغدو الموضوع نافذا ابتداء من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2022–2025)، وبهدف السماح بإتاحة الوقت الكافي للدول الأعضاء في الصندوق وإدارة الصندوق لإعداد وتنفيذ التعديلات الضرورية. وأشير إلى ضرورة إجراء المزيد من المشاورات بين جميع الدول الأعضاء للوصول إلى اتفاق في الآراء.

(2) **معيار المشاركة في مشاورات التجديد.** اقترح بعض الأعضاء اتخاذ القرارات بشأن المشاركة في المشاورات في تجديد الموارد ما أن يتم الوصول إلى اتفاق بشأن نظام القوائم. ويمكن أيضا النظر في المسارات الأخرى التي تؤدي إلى فك المشاركة بين مشاورات تجديد الموارد ونظام القوائم كما اقترحه تقرير المستشار الدولي المعني بقضايا التسيير. وتمت إثارة فكرة وضع عتبة معينة للبلدان المساهمة. إلا أن أحد الأعضاء اعتبر أن هذا المعيار صعب التنفيذ لأنه سيطلب عندئذ من الدول الأعضاء الالتزام مسبقا بعتبة معينة. وكان هنالك اقتراح آخر أثاره بعض الأعضاء، وهو إعادة توزيع بعض المقاعد وتخصيص بعضها لبلدان القائمة جيم منخفضة الدخل، أو للمساهمين الفعليين، أو المحتملين الأساسيين من القائمة جيم، وذلك بهدف تحفيز المساهمات في موارد

الصندوق. ومن جهة أخرى، أشير إلى أنه قد يكون من الصعب النظر في هذا الخيار قبل اتخاذ أي قرار بشأن نظام القوائم. كذلك فإن بعض الدول من القائمة جيم اقترحت فكرة إخراج بلدان القائمتين ألف وباء من هيئة مشاورات تجديد الموارد في حال لم تسهم هذه الدول، أو أسهمت أقل من الدول الأعضاء من القائمة جيم في التجديد الحالي. إلا أن بعض أعضاء القائمة ألف أثاروا مخاوف من هذا الاقتراح، وعبر عضو منهم عن قلقه من أن يؤدي استبعاد بعض الدول من المشاورات إلى تقليص المساهمات. كذلك اقترحت فكرة أخرى من قبل عضو من القائمة ألف، وهي تتلخص في استخدام قوة التصويت كمعيار، والذي من شأنه أيضا أن يسمح بأخذ المساهمات التراكمية بعين الاعتبار للمشاركة في المشاورات. ودعم عضو من القائمة باء هذا الاقتراح. إلا أنه كان هنالك اتفاق في الآراء على أية حال بضرورة أن تكون مشاورات التجديد أكثر شمولية.

(3) **صيغة وهيكلية دورات تجديد الموارد.** حدد بعض الأعضاء مجالات محتملة يمكن تغطيتها ضمن حزمة الإصلاح بما في ذلك عدد الاجتماعات، وعملية إعداد جداول الأعمال، وعدد البنود المدرجة على جدول الأعمال، وطول الوثائق بغية الوصول إلى مشاورات أكثر فعالية وكفاءة. وقد تم التأكيد على وجوب أن تؤدي المشاورات إلى التزامات واضحة بأهداف ملموسة، وإعداد وثائق أفضل استهدافا لضمان الكفاءة، وإعطاء الأولوية للقضايا الأكثر استراتيجية. وحدد رئيس المجموعة توسيع المشاركة في وضع جدول الأعمال كوسيلة من وسائل تعزيز كفاءة وفعالية تجديد الموارد. واقترح أحد الأعضاء إجراء مناقشات مسبقة غير رسمية مع الدول الأعضاء ومع إدارة الصندوق، وذلك لتحديد مجالات الأولوية وقصر عدد البنود المدرجة على جدول الأعمال.

(4) **الاستعانة برئيس خارجي مستقل لهيئة مشاورات تجديد الموارد.** اقترح إضفاء الطابع الرسمي على الممارسة المتبعة حاليا في الاستعانة برئيس خارجي مستقل في حزمة الإصلاح، وهو ما تم اتباعه بالفعل في آخر هيئتين للمشاورات لتجديد الموارد.

6- **نظام القوائم.** تم اقتراح خمسة خيارات لنظام القوائم خلال المناقشات، ثلاثة منها اقترحها التقرير الذي أعده المستشار الدولي المعني بقضايا التسيير، واثنان منهما اقترحهما رئيس المجموعة. أما الاقتراح الإضافي الأول الذي تقدم به الرئيس، فهو نظام بثلاث قوائم يستند إلى تصنيف الدول الأعضاء باستخدام معيار البنك الدولي[1]. وبناء عليه سوف يتم تقسيم الدول الأعضاء في ثلاثة مجموعات: البلدان مرتفعة الدخل (القائمة ألف)، البلدان متوسطة الدخل (القائمة باء)، البلدان منخفضة الدخل (القائمة جيم). أما الاقتراح الآخر، فهو الإبقاء على النموذج الحالي لنظام القوائم، مع تقسيم القائمة جيم إلى ثلاث قوائم فرعية،

[1] في أعقاب هذا الاجتماع وبموافقة رئيس المجموعة، اقترح أن يكون تحديد الخيارين الإضافيين للقوائم مستندا على التجمعات وفقا لشروط الإقراض في الصندوق عوضا عن المجموعات التي تنشئها مؤسسة مالية أخرى. والغرض من استخدام الإقراض/التمويل في الصندوق كمعيار هو تيسير الوصول إلى مقارنة أكثر دقة مع الخيارات الثلاث الأولى المقترحة في تقرير المستشار الدولي، لأن هذه الخيارات الخاصة بالقوائم أيضا تستخدم معايير التمويل في الصندوق كأساس لها. وبناء عليه فإن الاقتراح الأول الإضافي لنظام القوائم سيتألف من البلدان غير المتلقية (القائمة ألف)، والبلدان المؤهلة للتمويل بشروط عادية (القائمة باء)، والبلدان المؤهلة بشروط تيسيرية للغاية أو بشروط مختلطة (القائمة جيم). في حين أن المقترح الثاني الإضافي لنظام القوائم سوف يبقي على القائمتين ألف وباء بتركيبتيهما الحالية، مع تقسيم القائمة جيم إلى ثلاث مجموعات وهي: البلدان المؤهلة للاقتراض بشروط عادية (القائمة الفرعية جيم 1)، والبلدان المؤهلة للاقتراض بشروط مختلطة (القائمة الفرعية جيم 2)، والبلدان المؤهلة للاقتراض بشروط تيسيرية للغاية (القائمة الفرعية جيم 3).

باستخدام معيار مالي عوضا عن التجمعات الإقليمية. وبناء عليه يمكن أن تتألف القائمة جيم من مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا (القائمة الفرعية جيم 1)، ومجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (القائمة الفرعية جيم 2)، والبلدان منخفضة الدخل (القائمة الفرعية جيم 3). وهنالك قضية أخرى أثارها رئيس المجموعة أثناء الاجتماع، وهي الحاجة إلى تحديد معيار عضوية القوائم وإيضاح الإجراءات المتبعة للانتقال من قائمة إلى أخرى.

7- **قضايا التمثيل:**

(1) إيجاد مقعد أو أكثر من المقاعد العائمة في المجلس التنفيذي مما يسمح بتمثيل أفضل للبلدان الأعلى مساهمة من القائمة جيم. وأشار بعض أعضاء المجموعة إلى استعدادهم للنظر في هذا المقترح مضيفين وجوب عرض من تبعاته المحتملة يجب أن تعرض على مجموعة العمل.

(2) وقال أحد أعضاء القائمة جيم، بأن بعض المقاعد المخصصة للقائمة باء في المجلس التنفيذي، يمكن أن تمنح للقائمة جيم بهدف أن تعكس تركيبة المقاعد، وبصورة أفضل، المستوى المتزايد من المساهمات من القائمة جيم وعدد البلدان في هذه المجموعة.

(3) ولفت أحد أعضاء القائمة ألف الانتباه إلى الحاجة لضمان أن تستخدم النظم الحالية، بما في ذلك مقاعد المجلس التنفيذي لتحقيق أكبر قدر من الفعالية وأيضا لجهة التمثيل.

8- وعبر بعض الأعضاء عن خيبة أملهم من عدم الوصول إلى توافق في الآراء، لأنهم اعتبروا أن إصلاح تسيير الصندوق أمر ضروري. ومن جهة أخرى لوحظ بأنه من غير اليسير الوصول إلى اتفاق في الآراء بين الدول الأعضاء قاطبة عندما يتعلق الأمر بتغيير جوهري وأن عملية المشاورات هامة أيضا.

9- وعبرت إدارة الصندوق عن تقديرها للمناقشة التي دارت وللنظر في تمديد دورة تجديد الموارد، لا بكونها تمييز منفرد، وإنما ضمن حزمة أوسع من الإصلاحات. ومع الاعتراف بفائدة اتباع دورة تجديد موارد لمدة أربع سنوات للسماح باستعراض منتصف الفترة بتغطية مدة أطول، إلا أن إدارة الصندوق أثارت مخاوفها بشأن فك الارتباط بين دورة تجديد الموارد في الصندوق ومثيلاتها في كل من المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي. كما عبرت عن قلقها بشأن كيفية ضمان تمويل كافٍ لدورة مدتها أربع سنوات. واستجابة لتساؤل وارد، أوضحت إدارة الصندوق بأنه في حال تم تطبيق تمديد دورة التجديد لفترة أربع سنوات، فسيتم إعداد مشروعات وبرامج للصندوق وفقا لذلك. ولهذا السبب سيكون من الصعب العودة إلى نظام دورة لثلاث سنوات في حال تثبت عدم نجاح التمديد.

10- وأثار رئيس المجموعة إمكانية الطلب من مجلس المحافظين تمديد ولاية مجموعة العمل لمدة سنة أخرى في حال ما لم يتم الوصول إلى اتفاق في الآراء، بشأن إصلاح القوائم وقضايا التمثيل. وفي حين دعم بعض الأعضاء هذه الإمكانية أشار بعضهم الآخر إلى أن مجموعة العمل يجب أن تتفق أولا على أن مثل هذا التمديد ستكون له قيمة. وأشير إلى أن مجلس المحافظين هو من يجب أن يقرر مثل هذا الأمر. وفي حال خرجت مجموعة العمل بنتيجة مفادها أن الوصول إلى اتفاق في الآراء حول التغييرات الهامة غير محتمل، عندئذ يمكن إدخال بعض التغييرات الطفيفة على النظام الحالي.

11- وأشار بعض الأعضاء إلى أن الوقت ما زال مبكرا للتعبير عن وجهة نظر بشأن خيارات نظام القوائم وغيرها من المقترحات المثارة في الاجتماع. وطُلب من مكتب سكرتير الصندوق إعداد مسودة لورقة قصيرة وتداولها مع مجموعة العمل بحلول منتصف يوليو/تموز لتوفير مخطط عام للقضايا، ولمحاكاة خيارات القوائم الخمس ولوضع قائمة بالقضايا الأخرى التي تتم مناقشتها في إطار حزمة الإصلاحات المحتملة. واتفق على أن تكون مسودة هذه الوثيقة أساسا للمشاورات اللاحقة بين القوائم، ويتوجب إرسال هذه الورقة إلى مكتب سكرتير الصندوق في موعد أقصاه 3 سبتمبر/أيلول 2016.

12- وبناء على التغذية الراجعة المستلمة، سيتم إعداد مسودة تقرير وتداولها بجميع لغات الصندوق بتاريخ 26 سبتمبر/أيلول 2016، ومناقشتها في الاجتماع السابع الرسمي لمجموعة العمل المقرر عقده بتاريخ 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

13- وتقرر أنه في حالة ضرورة إجراء مباحثات أكثر حول مسودة التقرير، يمكن تنظيم اجتماع رسمي إضافي آخر بتاريخ 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.